Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Issue 6 (2025) • P: 82 - 66
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The environmental impact of living cultural heritage (intangible heritage) and its role in reducing unemployment in the local community of Khyber

Mr. Eyad Anwar Naqshabandi*, Co-Pof. Nabil Tarifi
Department of Business Administration | Jeddah International College | KSA

Received: 28/12/2024
Revised: 07/01/2025
Accepted: 21/01/2025
Published: 30/06/2025

* Corresponding author: topvipeyad@gmail.com

Citation: Naqshabandi, E. A., & Tarifi, N. (2025). The environmental impact of living cultural heritage (intangible heritage) and its role in reducing unemployment in the local community of Khyber. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(6), 66 – 82. https://doi.org/10.26389/AJSRP.D301224

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study illustrates the environmental contributions of living cultural heritage in Khaybar Governorate and how much it contributed to the solution of the unemployment problems and gave self-sufficiency to society. A descriptive analytical method was applied through a questionnaire survey of 300 locals and experts on heritage to measure the dimensions of both the environmental and economic contributions of living cultural heritage.

The findings show the importance that intangible cultural heritage gives to the sensitivity of the environment, the promotion of practices that ensure sustainability, and the introduction of new jobs in traditional crafts and cultural tourism. It also significantly contributes to reducing unemployment.

Participants emphasize the need for integrated strategies toward preservation and upgrading for the purposes of sustainable development. To implement environmental education, the best way would be through enhanced promotion of local economic initiatives and more engagement between governments, academia, and civil society to come up with workable preservation strategies for both environmental and economic sustainability in Khaybar Governorate.

Keywords: Living cultural heritage, environmental impact, unemployment, sustainable development, traditional crafts, environmental awareness, economic sustainability, cultural tourism, local community.

الأثر البيئي للتراث الثقافي الحي (التراث غير المادي) اتجاه الحد من البطالة للمجتمع المحلي بمحافظة خيبر وأهمية المحافظة عليه

أ. إياد أنور نقشبندي*، الأستاذ المشارك / نبيل طريفي
قسم إدارة الأعمال | كلية جدة العالمية الأهلية | المملكة العربية السعودية

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى دراسة الأثر البيئي للتراث الثقافي الحي (التراث اللامادي) في محافظة خيبر وكيفية استثماره في الحد من البطالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع المحلي، يتناول البحث أهمية الحفاظ على التراث الثقافي الحي ودوره في تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية.

تم استخدام منهجية وصفية تحليلية، حيث جمعت البيانات من خلال استبيان موجه لعينة عشوائية مكونة من 300 فرد من سكان محافظة خيبر، شملت خبراء التراث والسكان المحليين، ركز الاستبيان على جمع المعلومات حول التأثير البيئي والاقتصادي للتراث الثقافي الحي ودوره في تقليل البطالة.

أظهرت الدراسة أن التراث الثقافي الحي يعزز الوعي البيئي والممارسات المستدامة، وأن التراث الثقافي الحي يخلق فرص عمل جديدة ويسهم في تقليل معدلات البطالة من خلال المشاريع المرتبطة بالحرف التقليدية والسياحة الثقافية، وقد أكد المشاركون في الدراسة على أهمية تبني استراتيجيات متكاملة للحفاظ على التراث الثقافي الحي وتعزيزه لتحقيق التنمية المستدامة.

توصي الدراسة بتعزيز التعليم والوعي البيئي، ودعم المشاريع الاقتصادية المحلية، وتعزيز التعاون بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني لتطوير استراتيجيات فعالة للحفاظ على التراث الثقافي الحي، من خلال هذه الإجراءات يمكن تحقيق تأثير إيجابي طويل الأمد في الحفاظ على التراث الثقافي الحي وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية في محافظة خيبر.

الكلمات المفتاحية: التراث الثقافي الحي، الأثر البيئي، البطالة، التنمية المستدامة، الحرف التقليدية، الوعي البيئي، الاستدامة الاقتصادية، السياحة الثقافية، المجتمع المحلي.

المبحث الأول: مدخل إلى البحث (خطة البحث)

1. مقدمة البحث:

التراث الثقافي غير المادي للشعوب يتجلى في كافة المظاهر غير المادية وغير الملموسة للتراث الإنساني، حيث يمثل الثقافة الحية الممارسة والمنقولة عبر الأجيال من خلال حاملي وممارسي عناصرها الأساسية، يرتبط هذا التراث بشكل مباشر بهوية مبدعيه، ويمثل بحضوره وتجليه التطور الذهني التاريخي والاجتماعي للأفراد والجماعات والمجتمعات المعنية به، معبراً عن أصالتها ووجودها وتمايزها على مستوى المجتمعات الإنسانية. نظرًا لأهمية هذا التراث، دفعت العلاقة الواضحة بينه وبين الحقوق المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى مراجعة سبل التعريف به وأساليب الحفاظ عليه، مما أدى إلى صياغة اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي عام 2003 بواسطة منظمة اليونسكو. معلا، طلال. (2017).

يُعد التراث الثقافي الحي، المعروف أيضًا باسم التراث غير المادي، جزءًا لا يتجزأ من الثروة الثقافية للبشرية، ويشمل هذا النوع من التراث الممارسات والتقاليد والمعارف والمهارات التي تنتقل من جيل إلى جيل (الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة -اليونسكو، 2003). وقد أظهرت الدراسات أن هذا التراث الثقافي الحي له آثار بيئية إيجابية مهمة، حيث يساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز الاستدامة البيئية، (الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة -اليونسكو، 2016).

في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة الأثر البيئي للتراث الثقافي الحي وكيفية الحفاظ عليه بطريقة مستدامة، فالتراث غير المادي يمثل مصدرًا ثمينًا للمعرفة والممارسات البيئية التي تضمن استخدام الموارد الطبيعية بشكل مسؤول وفعّال (الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو، 2019)، لذا يجب علينا فهم هذه العلاقة بين التراث الثقافي الحي والبيئة بشكل أعمق لتعزيز الحفاظ عليه وضمان استدامته.

في عصرنا الحالي، يُلاحظ الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة وضرورة الحفاظ على البيئة، ويُعتبر التراث الثقافي الحي واحدًا من أهم الموروثات التي تساهم في تحقيق هذه الأهداف، يعكس التراث اللامادي مثل الفنون التقليدية والممارسات الاجتماعية والاقتصادية جوانب مهمة من تاريخ المجتمعات، ويمكن أن يكون له تأثير عميق على البيئة واقتصاد المنطقة(Smith, 2019) .

التراث الثقافي الحي يمكن أن يسهم في خلق فرص العمل المحلية وتنمية المجتمعات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى الحد من معدلات البطالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية. فمثلاً، يمكن أن تكون الحرف التقليدية والفعاليات الثقافية سبباً في جذب السياح وتعزيز الاقتصاد المحلي(Jones & Lee, 2020) .

ومن جانب آخر، فإن المحافظة على التراث الثقافي الحي تعزز الوعي بأهمية البيئة وتشجع على حمايتها والحفاظ عليها. وهذا يساهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة وتوازناً بيئياً. (Brown, et al., 2018) .

في المملكة العربية السعودية، وتحديداً في محافظة خيبر، يُلاحظ وجود تراث ثقافي حيّ غني ومتنوع، يمثل جزءاً لا يتجزأ من هوية المنطقة وتاريخها. يشمل ذلك الممارسات الاجتماعية التقليدية والفنون الشعبية التي تعكس حياة المجتمعات المحلية وتراثها الغني.

يُشير الباحثون العرب إلى أن التفاعل الإيجابي مع التراث الثقافي الحي يمكن أن يكون أحد العوامل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل معدلات البطالة في المجتمعات المحلية.

2. تحديد مشكلة البحث:

تُعتبر محافظة خيبر واحدة من أغنى المناطق في المملكة العربية السعودية بالتراث الثقافي الحي، الذي يعكس الهوية الثقافية الفريدة للمجتمع المحلي من خلال الفنون التقليدية والممارسات الاجتماعية والاقتصادية التي توارثتها الأجيال. ومع ذلك، تواجه المحافظة تحديات كبيرة تتعلق بالحفاظ على هذا التراث واستثماره بطرق تساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من البطالة، التي وصلت إلى معدل يبلغ حوالي 9.8%وفقًا لتقرير الهيئة العامة للإحصاء لعام 2022.

على الرغم من القيمة الثقافية والاقتصادية الهائلة للتراث اللامادي، إلا أن استغلاله بشكل غير مستدام قد يؤدي إلى تدهور البيئة المحلية. وأظهرت الدراسات السابقة، مثل تقرير "منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)" لعام 2019، أن التراث الثقافي الحي يمكن أن يساهم في تعزيز الاستدامة البيئية إذا تمت إدارته بشكل صحيح. ومن الأمثلة المشابهة، نجاح مناطق أخرى في المملكة مثل منطقة العلا في استثمار تراثها الثقافي لتنشيط السياحة البيئية وتحقيق فوائد اقتصادية مستدامة.

تعاني خيبر من تحديات بيئية بسبب الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، كما أشارت دراسة أجرتها "مبادرة السعودية الخضراء" لعام 2023، التي دعت إلى تبني ممارسات مستدامة للحفاظ على الموارد. يُبرز هذا التحدي الحاجة إلى استراتيجيات شاملة لدمج التراث الثقافي في خطط التنمية المستدامة، بطريقة توازن بين الحفاظ على البيئة وتحسين رفاهية السكان.

يُعد التراث الثقافي الحي في خيبر أداة محتملة للحد من البطالة، إذ يمكن أن يوفر فرص عمل جديدة في مجالات مثل الحرف التقليدية والسياحة الثقافية، وهو ما تؤكده تجارب دولية مثل المغرب التي استفادت من التراث الثقافي في تقليل البطالة وتعزيز الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذه الأهداف نهجًا متكاملًا يستفيد من هذا التراث دون المساس بالبيئة.

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن أسئلة رئيسية تتعلق بكيفية تأثير التراث الثقافي الحي على البيئة والاقتصاد المحلي في خيبر، وكيف يمكن استثماره لخلق فرص عمل جديدة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان المحليين. كما تهدف إلى تقديم توصيات عملية للحفاظ على التراث الثقافي الحي بطرق تعزز التنمية المستدامة وتحد من البطالة في المحافظة.

3. أسئلة البحث:

1- ما هو الأثر البيئي للتراث الثقافي الحي (التراث اللامادي) في محافظة خيبر؟

2- كيف يساهم التراث الثقافي الحي في الحد من البطالة بين سكان محافظة خيبر؟

3- ما هي الحلول المستدامة التي يمكن اقتراحها لتعزيز دور التراث الثقافي الحي في التنمية الاقتصادية والبيئية بخيبر؟

4. أهداف البحث:

1- تقييم الأثر البيئي للتراث الثقافي الحي في محافظة خيبر.

2- دراسة دور التراث الثقافي الحي في الحد من البطالة بمحافظة خيبر.

3- اقتراح حلول لتعزيز دور التراث الثقافي الحي في التنمية الاقتصادية والبيئية بخيبر.

5. أهمية البحث:

- الأهمية النظرية:

- يساهم البحث في تعزيز الفهم النظري حول العلاقة بين الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي (غير المادي) وتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية. وهذا يُعد أمرًا بالغ الأهمية لفهم الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه التراث الثقافي في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.
- يُثري البحث الأدبيات الأكاديمية والمعرفية حول الروابط الوثيقة بين الحفاظ على التراث الثقافي وخلق فرص العمل المستدامة، خاصة في سياق محافظة خيبر التي تتميز بثرائها الثقافي الفريد.
- يوفر البحث إطارًا نظريًا متكاملًا لفهم بعمق كيفية تأثير التراث الثقافي الحي على الأوضاع البيئية والاقتصادية للمجتمعات المحلية في محافظة خيبر. وهذا سيُسهم في تطوير نماذج نظرية قابلة للتطبيق في سياقات مشابهة.

- الأهمية العلمية:

- يقدم البحث أدلة تجريبية موثوقة حول الآثار البيئية والاقتصادية للتراث الثقافي الحي في محافظة خيبر. وهذه المعلومات ستكون ذات قيمة كبيرة لصانعي السياسات والمخططين على المستوى المحلي والوطني.
- يقترح البحث حلولًا مستدامة لتعزيز دور التراث الثقافي الحي في التنمية المحلية بمحافظة خيبر. وهذا سيساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للحفاظ على الموروث الثقافي وتوظيفه في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من البطالة.
- سيُسهم نتائج هذا البحث في إثراء الخبرات العملية والتطبيقية حول كيفية دمج التراث الثقافي الحي في مشاريع التنمية المستدامة، وذلك من خلال استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الخاصة بمحافظة خيبر.

بشكل عام، يُعتبر هذا البحث ذا أهمية نظرية وعلمية بالغة، حيث إنه سيُسهم في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالعلاقة بين الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي والتنمية الاقتصادية المستدامة. كما سيُقدم توصيات عملية قابلة للتطبيق في سياق محافظة خيبر.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية للبحث

1. مفهوم التراث الثقافي غير المادي:

هو مفهوم يتعلق بالممارسات والتقاليد والمعارف والمهارات التي تنتقل عبر الأجيال وتشكل هوية ثقافية لمجتمع معين (قريش، 2020). يتألف هذا التراث من الممارسات والتقاليد والمعارف التي تُورَّث عبر الأجيال، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من حياة الناس في تلك الثقافات. تشمل هذه

العناصر الفنون الأدائية مثل الموسيقى، الرقص، والمسرح، إضافةً إلى الاحتفالات والطقوس الدينية والاجتماعية التي تعكس تفاعل المجتمع مع بيئته ومعتقداته الروحية. (بن زكري، 2018).

يُعد التراث الثقافي اللامادي جزءًا لا يتجزأ من الهوية الثقافية للشعوب، حيث يساعد على تعزيز الشعور بالانتماء والاعتزاز الثقافي. من خلال التراث الثقافي اللامادي، يعبر الإنسان عن إبداعه وروحه الجماعية، مما يعزز الشعور بالانتماء والهوية الجماعية بين أفراد المجتمع. إضافةً إلى ذلك، يلعب الحفاظ على هذا التراث دوراً حاسماً في دعم التنوع الثقافي العالمي واحترام التفاوتات الإنسانية، حيث يُعتبر كنزاً يجب الاحتفاظ به وإدارته بعناية لضمان استمراريته وإمكانية نقله إلى الأجيال القادمة (النجار، 2021). كما يُسهم في الحفاظ على التنوع الثقافي العالمي واحترام التنوع والإبداع الإنساني. إن حماية هذا التراث وصونه أمر بالغ الأهمية لضمان استمراريته وانتقاله إلى الأجيال القادمة (الحمداني، 2019).

في عام 2003، اعتمدت منظمة اليونسكو اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، والتي تهدف إلى حماية هذا التراث وتعزيز دوره في التنمية المستدامة (اليونسكو، 2003).

اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، التي اعتمدتها منظمة اليونسكو في عام 2003، تمثل إطاراً قانونياً دولياً هاماً يهدف إلى حماية وتعزيز التراث الثقافي اللامادي في جميع أنحاء العالم. إليك توسعاً عن هذه الاتفاقية:

1. التعريف والنطاق :تهدف الاتفاقية إلى حماية التراث الثقافي اللامادي، والذي يشمل الممارسات والعادات والمعارف والمهارات التي تنتقل من جيل إلى آخر دون أن تكون مادية الطبيعة.
2. أهداف الحفاظ :تعزيز التوعية بأهمية التراث الثقافي اللامادي كجزء من الهوية الثقافية للشعوب ودعم الحفاظ عليه لاستمراريته.
3. التنمية المستدامة :يعزز التراث الثقافي اللامادي التنمية المستدامة من خلال دعم الهويات المحلية والمجتمعات وتعزيز الوحدة والتلاحم الاجتماعي.
4. المشاركة والاستدامة :تشجع الاتفاقية على المشاركة المجتمعية والشعبية في صون ونقل التراث الثقافي اللامادي، وتعزز الاستدامة الثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية.
5. التعاون الدولي :تعزز الاتفاقية التعاون الدولي في مجال حماية التراث الثقافي اللامادي من خلال التبادل المعرفي والتقنيات والخبرات بين الدول الأعضاء.
6. التركيز على التنوع :تشجع الاتفاقية على احترام وتعزيز التنوع الثقافي واللغوي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم.
7. التعليم والتوعية :تدعم الاتفاقية التعليم والتوعية بأهمية التراث الثقافي اللامادي لدى الشعوب والأجيال الناشئة.
8. المرونة والتكيف :تعزز الاتفاقية المرونة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية والبيئية للحفاظ على التراث الثقافي اللامادي.
9. التعزيز القانوني :توفر الاتفاقية إطارًا قانونيًا للدول الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية وإدارة التراث الثقافي اللامادي.
10. المسؤولية المشتركة :تؤكد الاتفاقية على المسؤولية المشتركة للمجتمعات والدول والأفراد في الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي كجزء لا يتجزأ من التنوع الثقافي العالمي.

تهدف الاتفاقية إلى حماية هذا التراث الثقافي من التهديدات المتنوعة، سواء كانت من التغيرات البيئية أو التحولات الاجتماعية التي قد تؤثر على استمراريته ونقله بين الأجيال. بجانب الحفاظ، تسعى الاتفاقية إلى تعزيز التوعية بأهمية هذا التراث كجزء حيوي من هويات الشعوب، مما يسهم في تعزيز الهويات المحلية والتلاحم الاجتماعي وبناء الوحدة الوطنية.

من خلال التركيز على التنمية المستدامة، تعزز الاتفاقية الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية عبر تعزيز الحوار البيني والتعاون بين الدول الأعضاء، مما يعزز من القدرة على مواجهة التحديات المشتركة بشكل فعال. تشجع الاتفاقية أيضًا على المشاركة الشعبية في جهود الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي، مما يعزز من استدامة الجهود المجتمعية ويسهم في تعزيز النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية.

بالإضافة إلى دورها في الحفاظ والتعزيز، تسعى الاتفاقية إلى تعزيز التعليم والتوعية بأهمية التراث الثقافي اللامادي، خاصة بين الأجيال الناشئة، لضمان استمرارية تراثنا الثقافي وتفهمه العميق بين الشعوب. تعزز الاتفاقية أيضًا المرونة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية والبيئية، مما يمكّن المجتمعات من التكيف بفعالية مع التحديات المستجدة دون المساس بجوهر التراث الثقافي اللامادي.

بشكل قانوني، توفر الاتفاقية إطارًا للدول الأعضاء يعزز من قدرتها على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية وإدارة التراث الثقافي اللامادي، مما يعكس المسؤولية المشتركة للمجتمعات والدول والأفراد في الحفاظ على هذا التراث كجزء لا يتجزأ من التنوع الثقافي العالمي.

الاتفاقية تنص على ضرورة التعاون الدولي في حماية التراث الثقافي غير المادي، حيث تشجع على التبادل المعرفي والتقنيات والخبرات بين الدول الأعضاء. هذا التعاون يسهم في تعزيز الفهم المتبادل وتعزيز القدرة على التكيف مع التحديات العالمية المشتركة، مثل تغير المناخ والعولمة، التي قد تؤثر على تراثنا الثقافي بطرق متعددة.

تعزز الاتفاقية أيضًا الاحترام والتعزيز للتنوع الثقافي واللغوي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم. تعترف بأهمية الاحتفاظ بالتراث الثقافي اللامادي كجزء أساسي من التراث الإنساني، وتشجع على اعتماد سياسات تدعم هذا التنوع وتحترم حقوق الأقليات الثقافية والمجتمعات الأصلية.

اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي التي اعتمدتها منظمة اليونسكو في عام 2003 تمثل إطاراً قانونياً دولياً هاماً لحماية وتعزيز التراث الثقافي الذي لا يمكن مسكه باليد، مثل الممارسات التقليدية والمعارف العميقة التي تنتقل شفوياً بين الأجيال. تركز الاتفاقية على التعاون الدولي، التوعية، والتعليم كأدوات رئيسية للحفاظ على التنوع الثقافي والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، مع التأكيد على المسؤولية المشتركة للمجتمعات والدول في حماية هذا الجزء الحيوي من التراث الإنساني الجماعي.

الاتفاقية تركز بشكل خاص على أهداف الحفاظ والتنمية المستدامة، حيث تعزز الوعي بأهمية التراث الثقافي اللامادي كجزء لا يتجزأ من هويات الشعوب. من خلال دعم الهويات المحلية والتلاحم الاجتماعي، تساهم الاتفاقية في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتشجع على الاحترام والتعزيز للتنوع الثقافي واللغوي على المستوى العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، تشجع الاتفاقية على المشاركة المجتمعية والشعبية في صون ونقل التراث الثقافي اللامادي، مما يعزز الاستدامة الثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية. من خلال تعزيز التعليم والتوعية، تساهم الاتفاقية في نشر الوعي بأهمية التراث الثقافي اللامادي لدى الشعوب والأجيال الناشئة، مما يسهم في استمرارية توارث هذا التراث عبر الأجيال وضمان تكامله مع التغيرات الاجتماعية والبيئية الحديثة.

وقد لعبت الدول العربية دورًا بارزًا في هذا المجال، حيث قامت بتسجيل العديد من عناصر تراثها الثقافي اللامادي على قوائم اليونسكو للتراث العالمي (الحاج، 2016).

2. الأثر البيئي للتراث الثقافي غير المادي:

إن أحد الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي هو الاعتماد على الموارد الطبيعية لتنفيذه. على سبيل المثال، تتطلب الحرف اليدوية التقليدية غالبًا المواد الخام المستخرجة من البيئة (UNESCO، 2021). هذا ما ينشئ صلة مباشرة بين الحفاظ على التراث غير المادي واستدامة الموارد الطبيعية المحلية. قد يؤدي الاستخدام غير المستدام لهذه الموارد إلى تدهور البيئة المحيطة، وقد يهدد على المدى الطويل قابلية استمرار ممارسات التراث نفسها (Chao، 2019).

الحفاظ على التوازن بين حفظ التراث والاستدامة البيئية أمر بالغ الأهمية. يجب على المجتمعات إدارة استخراج واستخدام المواد الطبيعية بعناية لضمان قدرتهم على مواصلة إنتاج الحرف التقليدية دون استنزاف أو إتلاف النظام البيئي المحلي (Bendix وآخرون، 2018). قد يشمل ذلك تقنيات مثل الغابات المستدامة وبرامج إعادة الزراعة أو استخدام مواد بديلة ذات تأثير بيئي أقل (Kurin، 2017).

يمكن للشراكات بين ممارسي التراث والخبراء البيئيين والسلطات المحلية المساعدة في وضع استراتيجيات لمعالجة هذا التحدي. يمكن أن يسهم تحديد مصادر بديلة للمواد الخام وتحسين كفاءات الإنتاج وتشجيع استخدام الموارد المعاد تدويرها أو المتجددة في ممارسات التراث غير المادي الأكثر استدامة (Bortolotto، 2021). إن التخطيط الحذر والنُهج القائمة على المجتمع أمران أساسيان لحماية التقاليد الثقافية والبيئات الطبيعية التي تدعمها.

ويتجاوز تأثير التراث غير المادي على البيئة مجرد الاحتياجات المباشرة لاستخراج الموارد. يجب أيضًا مراعاة الآثار البيئية الأوسع للأنشطة المتعلقة بالتراث غير المادي. قد يكون لنقل المنتجات التقليدية ومعالجتها وبيعها بصمة كربونية كبيرة يجب التخفيف منها (Blake، 2018). يمكن أن يساعد دمج الممارسات المستدامة في جميع مراحل سلسلة القيمة الخاصة بالتراث في الحد من العبء البيئي الإجمالي.

في نهاية المطاف، تعتمد قابلية استمرار التراث الثقافي غير المادي على قدرته على التعايش بانسجام مع العالم الطبيعي. من خلال اعتماد نهج شامل ومستدام، يمكن للمجتمعات حماية تقاليدها المحبوبة مع حماية النظم البيئية التي تشكل أساسها. هذا التوازن ضروري لضمان بقاء التراث غير المادي جزءًا حيًا وديناميكيًا من الثقافة الإنسانية على مر الأجيال.

3. أهمية الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي:

الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي أمر بالغ الأهمية لتعزيز الهوية الثقافية والتنوع الثقافي في مواجهة العولمة المتزايدة. كما أشار Lazzarini 2011)، يُعد التراث الثقافي اللامادي "الثقافة الحية للشعوب"، حيث يوفر للمجتمعات والمجموعات إحساسًا بالهوية والاستمرارية. ويجب ضمان استمرارية هذا التراث وتيسير ممارسته ونقله إلى الأجيال القادمة، وهذا هو هدف اتفاقية اليونسكو لعام 2003 بشأن حماية التراث الثقافي اللامادي (UNESCO، 2021). وكما أوضح Kurin 2017)، فإن الخطوات الرئيسية لتنفيذ هذه الاتفاقية تتضمن تحديد وتوثيق وبحث وصيانة وحماية وتعزيز ونقل هذا التراث.

يلعب التراث الثقافي اللامادي دورًا مهمًا في الحفاظ على التنوع الثقافي، كما أشار Chao (2019). فهو يوفر للمجتمعات والمجموعات إحساسًا بالهوية والاستمرارية، ويعزز الاحترام للتنوع الثقافي والإبداع البشري. وكما ذكر Bortolotto (2021)، فإن حماية التراث الثقافي اللامادي أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات الحفاظ والترويج، كما أشارت Blake (2018) إلى ضرورة إشراك المجتمعات في حماية هذا التراث.

بالإضافة إلى أهميته الثقافية، يرتبط التراث الثقافي اللامادي أيضًا بسبل العيش والتنمية المستدامة. ووفقًا لـ Bendix et al. (2018)، فإن الحفاظ على هذا التراث له آثار إيجابية على المجتمعات المحلية من خلال تعزيز الهويات الثقافية والمهارات التقليدية والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها. كما أكد Bortolotto (2021) على ارتباط حماية التراث الثقافي اللامادي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن الاستثمار في هذا التراث له فوائد اجتماعية واقتصادية مهمة للمجتمعات.

4. التنمية المستدامة والتراث الثقافي:

التنمية المستدامة تشمل تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة (Bendix et al., 2018). ويمكن للتراث الثقافي اللامادي أن يكون وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الاقتصاد المحلي (Chao, 2019). ومن الضروري تطوير استراتيجيات تضمن الاستفادة من التراث دون الإضرار بالبيئة (Bortolotto, 2021).

تلعب المجتمعات المحلية دورًا حيويًا في الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي وتطويره بطريقة مستدامة (Kurin, 2017). فهم أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يمكنهم المساهمة في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة لحماية هذا التراث (Lenzerini, 2011). كما يجب أن تأخذ هذه السياسات والبرامج في الاعتبار التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأنشطة المرتبطة بالتراث الثقافي (Blake, 2018).

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي له فوائد ثقافية وهوياتية مهمة للمجتمعات المحلية (UNESCO, 2021). فهو يسهم في الحفاظ على التنوع الثقافي العالمي ويعزز الإحساس بالانتماء والفخر الوطني (Chao, 2019). لذلك، يجب أن تكون حماية هذا التراث جزءًا لا يتجزأ من برامج التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

5. التراث الثقافي كأداة للحد من البطالة:

يمكن للتراث الثقافي اللامادي أن يوفر فرص عمل متنوعة في مجالات مثل الحرف اليدوية، الفنون التقليدية، والأنشطة السياحية (الشايب، 2020). هذه الوظائف تتيح للسكان المحليين الحصول على مصادر دخل مستدامة وتساعد في الحد من البطالة (الجبوري، 2021).

تطوير الحرف اليدوية والفنون التقليدية المرتبطة بالتراث الثقافي يمكن أن يخلق فرص عمل للمجتمعات المحلية وأن يساهم في الحفاظ على هذه التقاليد الثقافية (العبيدي، 2022). هذا النوع من الأنشطة يمكن أن يشمل تدريب الحرفيين المحليين وتسويق منتجاتهم في الأسواق المحلية والدولية (الحجار، 2023).

كما أن تطوير الأنشطة السياحية المرتبطة بالتراث الثقافي اللامادي، مثل التجارب السياحية والجولات التفاعلية، يمكن أن يوفر فرص عمل في مجالات الضيافة والخدمات السياحية للسكان المحليين (الشمري، 2021). هذه الأنشطة تساعد في الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية (العزاوي، 2022).

ولضمان استدامة هذه الوظائف وتعزيز المهارات المحلية، فإن التدريب والتأهيل المهني ضروريان (الحمداني، 2023). هذا يشمل تطوير برامج تدريبية للحرفيين والعاملين في القطاع السياحي لتحسين مهاراتهم وزيادة فرص توظيفهم (الشوك، 2022).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية دعم هذه الجهود من خلال توفير التمويل والحوافز اللازمة لتشجيع المجتمعات المحلية على الاستثمار في مشاريع تنمية التراث الثقافي (الصفار، 2021). هذا يساعد في ضمان الاستدامة طويلة الأجل لهذه المبادرات (العلي، 2022).

المبحث الثالث: منهجية البحث

في هذا البحث تم استخدام منهجية وصفية تحليلية، حيث تم الدمج بين الوصف والتحليل لفهم الأثر البيئي والاقتصادي للتراث الثقافي الحي في محافظة خيبر. استهدفت المنهجية تقديم رؤية شاملة ودقيقة حول كيفية تأثير التراث الثقافي الحي على المجتمع المحلي والاقتصاد في المنطقة، مع ضمان دقة وشمولية النتائج من خلال استخدام أدوات جمع البيانات وتحليلها بشكل منهجي ومدروس.

تم جمع البيانات الأولية باستخدام استبيان صُمم خصيصًا لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تصميم الأسئلة بعد مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع لضمان شموليتها وملاءمتها للسياق المحلي. ركز الاستبيان على جمع معلومات دقيقة حول التأثير الاقتصادي والبيئي للتراث الثقافي الحي، ودوره في توفير فرص عمل جديدة وتعزيز الممارسات البيئية المستدامة.

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 300 فرد من سكان محافظة خيبر، شملت خبراء التراث والسكان المحليين من خلفيات متنوعة. لضمان تمثيل شامل، تم تقسيم العينة بناءً على معايير محددة مثل العمر والجنس والمستوى التعليمي ومجال العمل. بلغ عدد الذكور 60% والإناث 40%، وكانت الفئات العمرية الممثلة للعينة تتراوح بين 20 و50 عامًا، مما يعكس تمثيلًا متنوعًا وشاملًا لمختلف الشرائح المجتمعية.

تم اختبار مصداقية الاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من الخبراء في مجال التراث الثقافي والبيئة لضمان وضوح الأسئلة ومدى ملاءمتها لأهداف البحث. كما تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha) ، الذي بلغ 0.87، مما يشير إلى درجة عالية من الثبات والموثوقية.

تكون الاستبيان من قسمين رئيسيين:

1- **المعلومات الديموغرافية** :شملت أسئلة عن الجنس، العمر، المستوى التعليمي، ومجال العمل، بهدف فهم الخلفيات المتنوعة للمشاركين.
2- **الأسئلة التحليلية** :تضمنت أسئلة حول:
   - تأثير التراث الثقافي الحي على تعزيز الوعي البيئي.
   - دوره في تشجيع الممارسات البيئية المستدامة.
   - مساهمته في توفير فرص عمل جديدة، خاصة للشباب.
   - إمكانياته في تعزيز السياحة الثقافية والبيئية.

تم تحليل البيانات باستخدام برامج إحصائية متخصصة مثل SPSSلضمان الدقة. شملت التحليلات ما يلي:

- **الإحصاء الوصفي** :لتحليل البيانات الديموغرافية وتوزيع الإجابات.
- **اختبارات التباين** :**(ANOVA)** لقياس الفروق بين مجموعات العينة.
- **معاملات الارتباط** :لتحديد العلاقات بين المتغيرات الرئيسية مثل تأثير التراث الثقافي على البيئة ومعدل البطالة.
- **تحليل الانحدار** :**(Regression Analysis)** لتحديد مدى تأثير التراث الثقافي على الجوانب الاقتصادية والبيئية.

أظهرت التحليلات أن التراث الثقافي الحي يعزز الوعي البيئي والممارسات المستدامة، ويوفر فرص عمل جديدة من خلال الحرف التقليدية والسياحة الثقافية. كما أظهرت أهمية إشراك المجتمع المحلي في الحفاظ على التراث من خلال التدريب والتطوير، وتبني استراتيجيات مستدامة لتحقيق التنمية.

مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث في سكان محافظة خيبر، الواقعة شمال غرب المملكة العربية السعودية، والتي تُعد واحدة من أبرز المناطق ذات الأهمية الثقافية والبيئية. تُعرف خيبر بواحاتها الزراعية الواسعة، خاصةً زراعة النخيل، حيث تُعد من أكبر واحات النخيل في الجزيرة العربية. إلى جانب ذلك، تتميز المحافظة بتاريخها العريق، حيث شهدت غزوة خيبر وتحتضن العديد من الحصون التاريخية مثل حصن النزار وقلعة الزبير.

يعيش في المحافظة عدد كبير من السكان الذين يرتبطون بالتراث الثقافي الحي بطرق متعددة، سواء عبر ممارساتهم اليومية أو مشاركتهم في الفعاليات الثقافية المحلية التي تعكس أصالة المنطقة. يتنوع مجتمع خيبر بين فئات عمرية ومهنية مختلفة، مما يتيح فرصة لفهم أعمق للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يحملها التراث الثقافي الحي على حياتهم اليومية.

تمثل الزراعة، وخاصة إنتاج التمور، النشاط الاقتصادي الأساسي في خيبر، مدعومًا بوفرة العيون المائية مثل عين اللجيجة وعين البركة، التي تُسهم في ري المزروعات. علاوة على ذلك، تُعد السياحة الثقافية والتاريخية من الأنشطة الواعدة التي تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي، نظرًا لما تمتلكه المحافظة من مواقع أثرية ومعالم بارزة.

هذا التنوع البيئي والثقافي يجعل من خيبر نموذجًا لدراسة العلاقة بين التراث الثقافي الحي وتأثيره في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يبرز دور التراث في خلق فرص عمل وتعزيز الوعي البيئي، بما يتماشى مع التوجهات الوطنية لرؤية المملكة 2030.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بشكل عشوائي لتشمل 300 فرد من سكان محافظة خيبر، بما في ذلك خبراء التراث والسكان المحليين. هذا التنوع في العينة يضمن تمثيلاً شاملاً لمختلف الآراء والخبرات المتعلقة بالتراث الثقافي الحي. شمل الاختيار العشوائي أفراداً من مختلف الأعمار والخلفيات الاجتماعية والمهنية، مما يعزز من موثوقية البيانات التي تم جمعها ويعطي صورة دقيقة عن تأثيرات التراث الثقافي الحي في المنطقة. جاءت هذه العينة لتسهم في تحقيق فهم أعمق وشامل للآثار الاقتصادية والاجتماعية للتراث الثقافي الحي على سكان محافظة خيبر.

إلى جانب البيانات الأولية، تم الاعتماد على مراجعة الأدبيات لجمع البيانات الثانوية. تضمنت هذه المراجعة تحليل الدراسات السابقة، التقارير، والوثائق الحكومية المتعلقة بالتراث الثقافي الحي في خيبر. من خلال هذا النهج، تمكن البحث من الاستفادة من المعرفة المتراكمة والمعلومات الموثقة التي توفر أساسًا قويًا لفهم السياق الأوسع للقضية المدروسة.

عقب جمع البيانات، تم تحليلها وتقييم مدى تأثير التراث الثقافي الحي على الاقتصاد المحلي.

أخيرًا، استند التحليل إلى الجمع بين النتائج الكمية والنوعية لتقديم رؤية متكاملة وشاملة. تم تفسير النتائج في ضوء السياق المحلي والمعرفي، مع التركيز على الجوانب العملية التي يمكن أن تعزز الحفاظ على التراث الثقافي الحي واستغلاله بشكل مستدام لتحقيق الفوائد الاقتصادية والبيئية في محافظة خيبر

المبحث الرابع: (التحليل)

تم عمل استبيان حول "الأثر البيئي للتراث الثقافي الحي ودوره في الحد من البطالة في محافظة خيبر"، وتم توزيع النتائج باستخدام الجداول والنسب المئوية. تم تقسيم التحليل إلى قسمين :القسم الأول: توزيع البيانات للمعلومات العامة، يليه القسم الثاني: تحليل الأسئلة الخاصة.

القسم الأول: معلومات عامة

1. الجنس

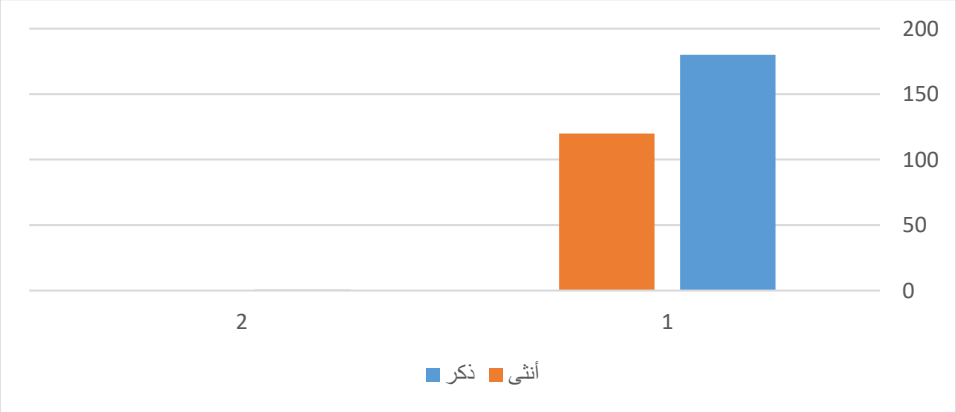

رسم 1: توزيع المشاركين حسب الجنس

2. العمر

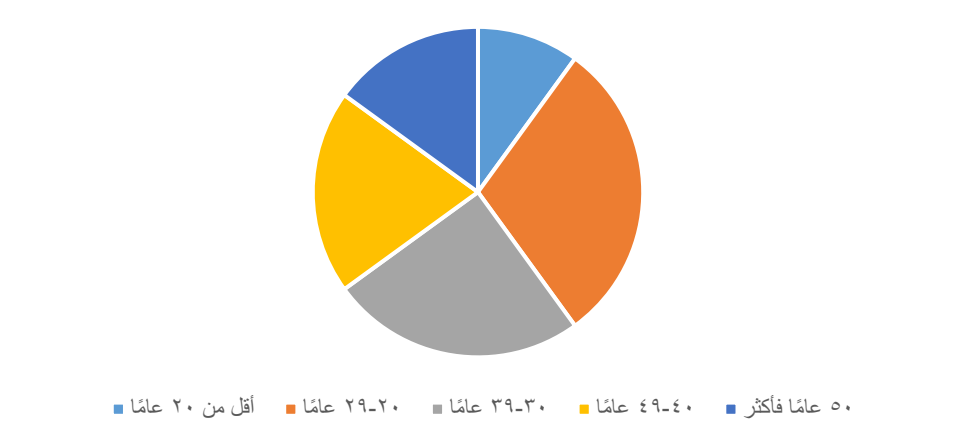

رسم 2: توزيع المشاركين حسب العمر

3. المستوى التعليمي

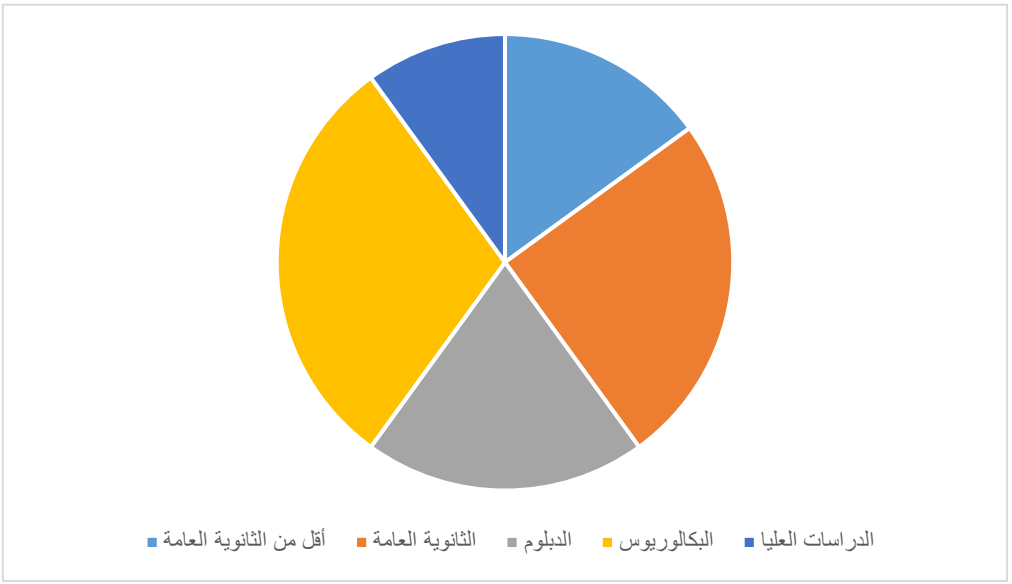

رسم 3: توزيع المشاركين حسب المستوى التعليمي

4. مجال العمل

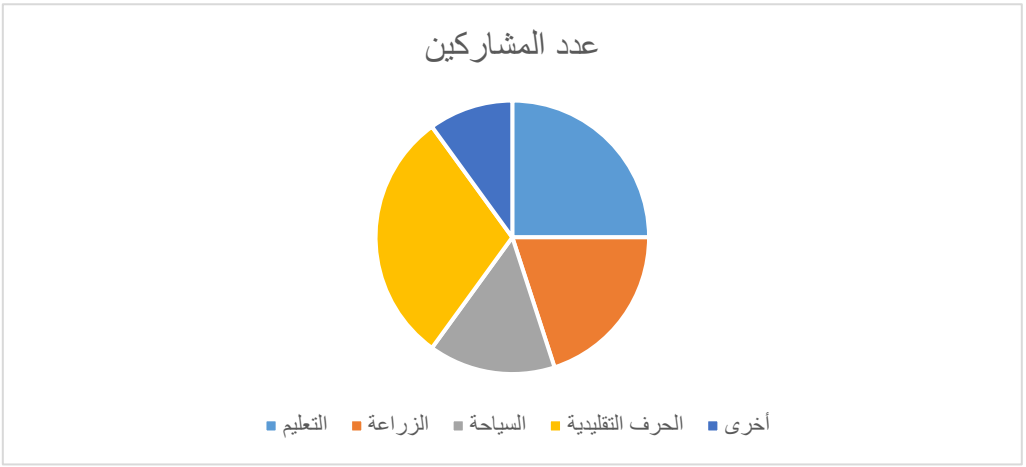

رسم 4: توزيع المشاركين حسب مجال العمل

القسم الثاني: الأسئلة الخاصة بالأثر البيئي للتراث الثقافي الحي ودوره في الحد من البطالة

1. يُسهم التراث الثقافي الحي في تعزيز الوعي البيئي بين سكان محافظة خيبر.

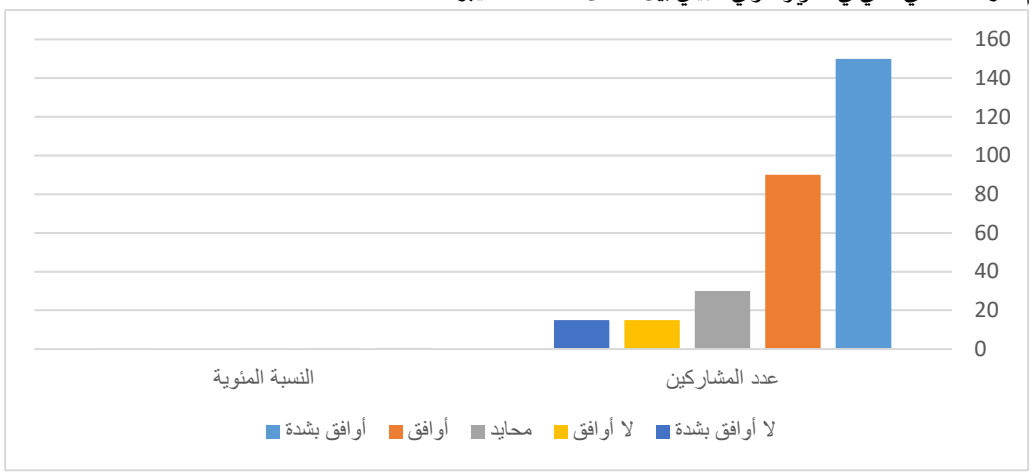

رسم 5: تعزيز الوعي البيئي

2. يُعزز التراث الثقافي الحي من الممارسات البيئية المستدامة في المجتمع المحلي.

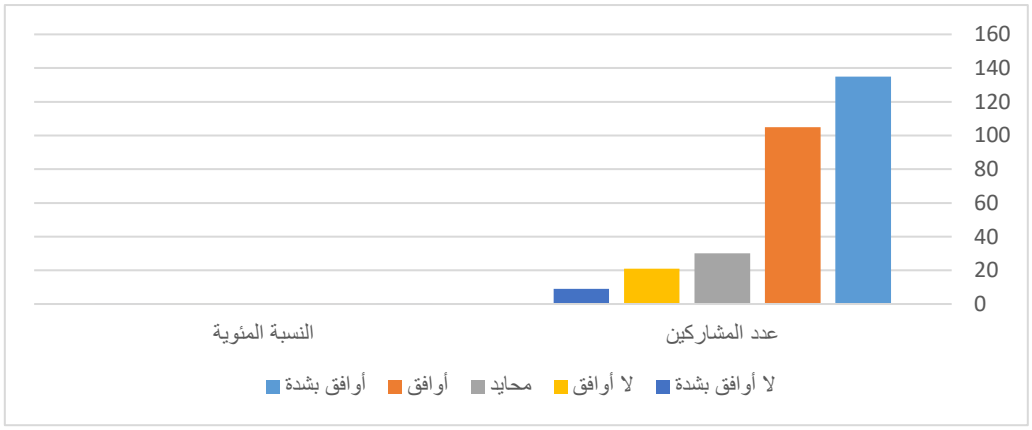

رسم 6: تعزيز الممارسات البيئية المستدامة

3. يساهم التراث الثقافي الحي في توفير فرص عمل جديدة لسكان محافظة خيبر.

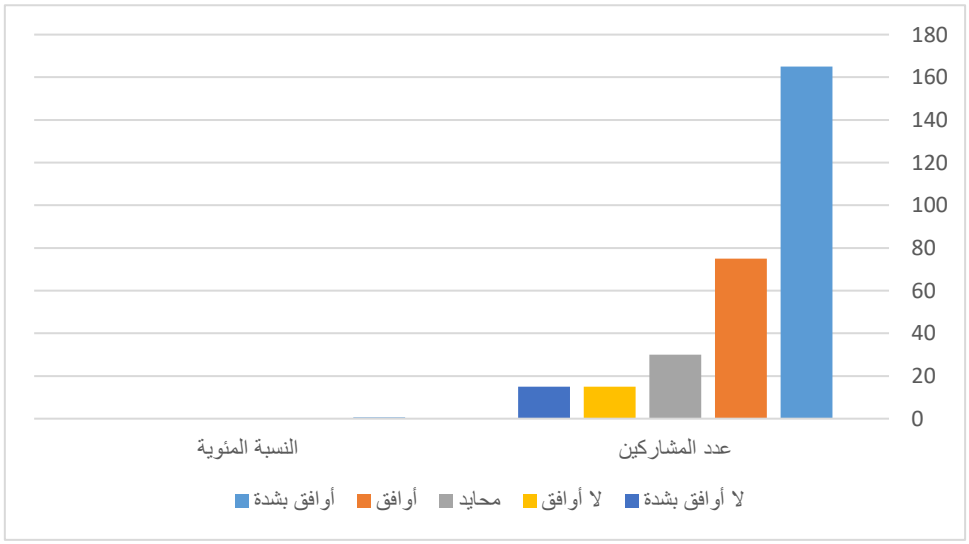

رسم 7: توفير فرص عمل جديدة

4. يساهم الحفاظ على التراث الثقافي الحي في تحسين نوعية الحياة للسكان المحليين من خلال تقليل البطالة.

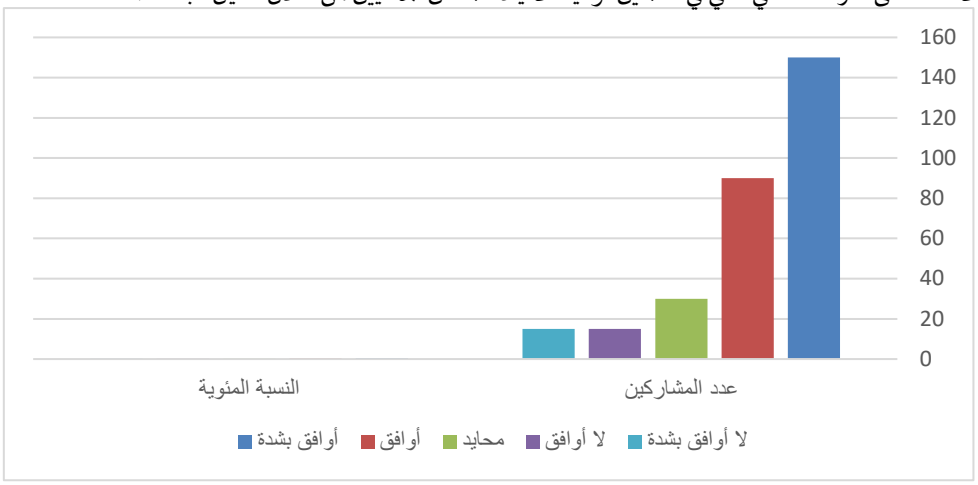

رسم 8: تحسين نوعية الحياة.

5. يمكن أن توفر الحرف التقليدية المستمدة من التراث الثقافي الحي فرص عمل للشباب في محافظة خيبر.

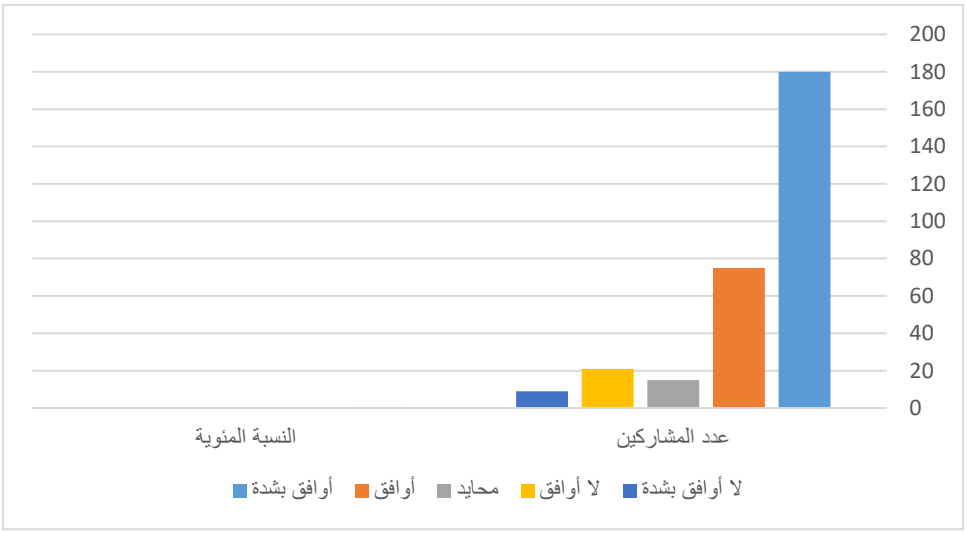

رسم 9: فرص العمل للشباب

6. يمكن للتراث الثقافي الحي أن يلعب دورًا محوريًا في تعزيز السياحة البيئية الثقافية في محافظة خيبر.

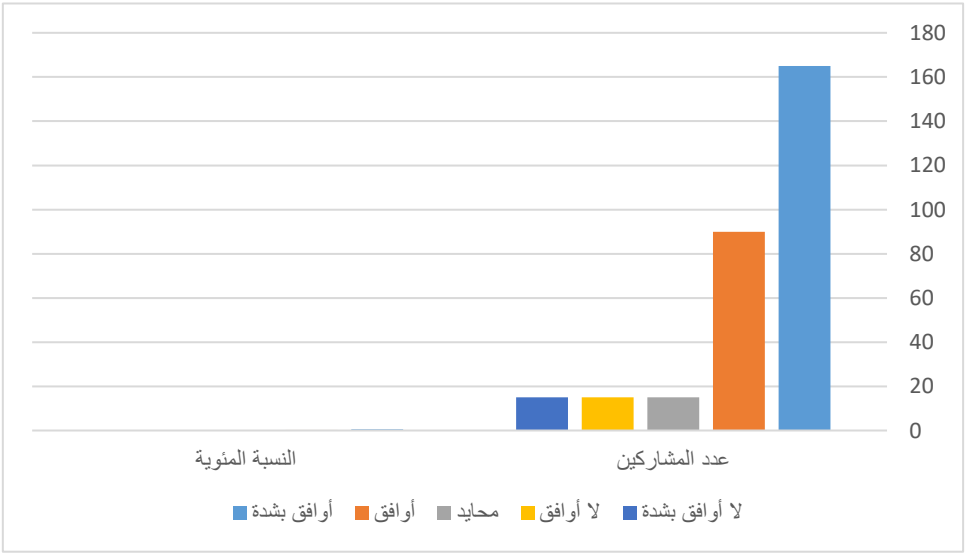

رسم 10: تعزيز السياحة البيئية الثقافية

7. يجب تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة في الحفاظ على التراث الثقافي الحي عبر التدريب وتطويره لضمان استدامته.

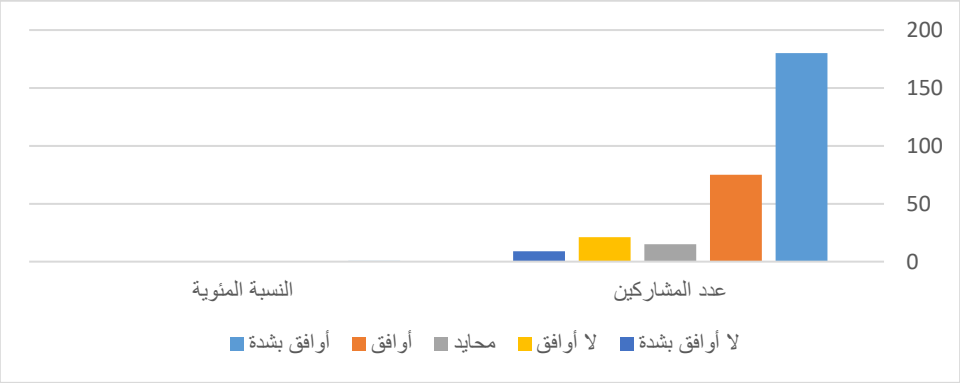

رسم 11: تشجيع المجتمع المحلي على المشاركة

8. ينبغي تبني استراتيجيات متكاملة للحفاظ على التراث الثقافي الحي وصونه وتعزيزه لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة خيبر.

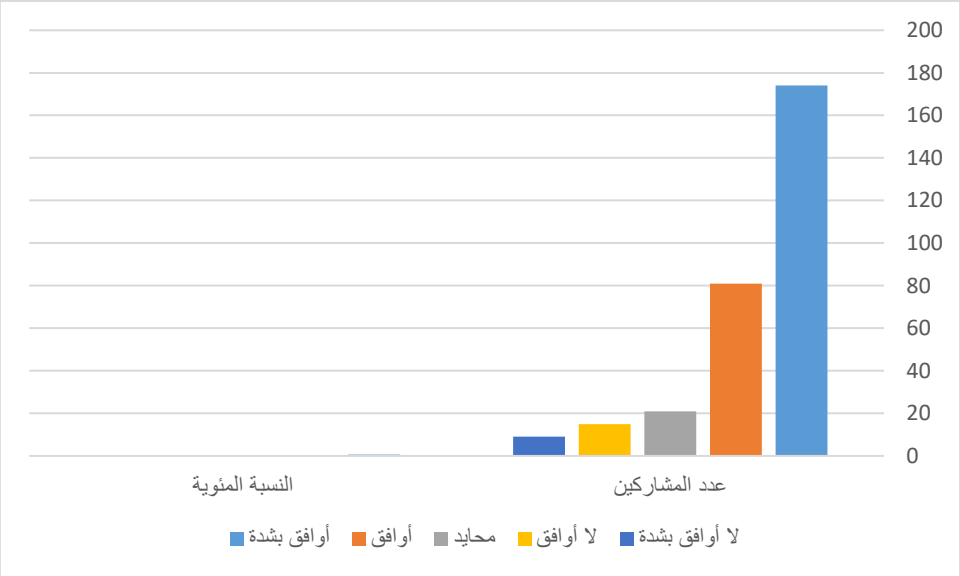

رسم 12: تبني استر اتيجيات متكاملة

تحليل نتائج الاستبيان:

يعتبر التراث الثقافي الحي من أهم العناصر التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. تلعب العناصر البيئية والثقافية دورًا كبيرًا في تحسين جودة الحياة وتقليل معدلات البطالة. بناءً على استبيان شمل 300 مشارك من محافظة خيبر، نستطيع تحليل الأثر البيئي للتراث الثقافي الحي ودوره في الحد من البطالة بشكل دقيق.

التوزيع الديموغرافي للجنس

أظهرت النتائج أن 60% من المشاركين كانوا من الذكور بينما كانت نسبة الإناث 40%. هذه النسبة تعكس تفوقًا في التمثيل الذكوري قد يكون مرتبطًا بعوامل اجتماعية وثقافية تؤثر في تفاعل الجنسين مع القضايا البيئية والثقافية، من الضروري دراسة تأثير هذا التفاوت على نتائج الاستبيان لتقديم توصيات أكثر شمولية.

الفئات العمرية

توزعت الفئات العمرية بشكل متنوع، حيث كانت النسبة الأكبر للفئة العمرية بين 20-29 عامًا (30%)، يليها الفئة 30-39 عامًا (25%). هذا يشير إلى أن الشباب يشكلون جزءًا كبيرًا من المشاركين، مما يعكس اهتمامهم الكبير بقضايا التراث الثقافي والبيئة. الاهتمام الشبابي يعتبر مؤشرًا إيجابيًا لتمكين الشباب من خلال برامج تركز على التراث الثقافي.

المستوى التعليمي

أظهرت النتائج أن 30% من المشاركين حاصلون على شهادة البكالوريوس، و25% على شهادة الثانوية العامة. هذا التوزيع يشير إلى أن المشاركين يتمتعون بمستويات تعليمية متوسطة إلى عالية، مما يؤثر إيجابًا على وعيهم بقضايا التراث البيئي والثقافي. التعليم يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الوعي البيئي والممارسات المستدامة.

مجال العمل

كانت أكبر نسبة من المشاركين تعمل في مجال الحرف التقليدية (30%)، يليها التعليم (25%). هذا التوزيع يعكس التنوع في المجالات العملية للمشاركين ويؤكد أهمية الحرف التقليدية كجزء لا يتجزأ من التراث الثقافي الحي. توجيه سياسات التنمية لدعم هذه المجالات يمكن أن يساهم بشكل كبير في تقليل البطالة.

تعزيز الوعي البيئي

أظهرت النتائج توافقًا كبيرًا على أن التراث الثقافي الحي يساهم في تعزيز الوعي البيئي، حيث وافق بشدة 50% من المشاركين. يعكس هذا التوافق الكبير قدرة التراث الثقافي الحي على توعية الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة من خلال تبني ممارسات تقليدية مستدامة، التراث الثقافي الحي يشمل معارف ومهارات تقليدية تم تناقلها عبر الأجيال، مثل استخدام المواد الطبيعية والحرف التقليدية التي تعتمد على الموارد المحلية بشكل مستدام، هذه الممارسات ليست فقط جزءًا من الهوية الثقافية، بل تشجع أيضًا على العيش بتناغم مع البيئة المحيطة، من خلال تعزيز الوعي البيئي، يمكن للمجتمعات أن تتبنى سلوكيات أكثر استدامة، مما يسهم في الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة، هذا التوجه يعزز من الوعي البيئي ويساهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة وتعاونًا، حيث يصبح الحفاظ على البيئة جزءًا لا يتجزأ من الهوية الثقافية والاجتماعية.

الممارسات البيئية المستدامة

أكد 45% من المشاركين أن التراث الثقافي الحي يعزز الممارسات البيئية المستدامة، هذه النسبة تشير إلى أن التراث الثقافي لا يقتصر على القيم التاريخية فحسب، بل يمتد ليشمل ممارسات يومية تسهم في الحفاظ على البيئة، الأمثلة تشمل تقنيات الزراعة التقليدية التي تستخدم الموارد الطبيعية بشكل فعال، وإعادة تدوير المواد، والحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال ممارسات تقليدية. تبني هذه الممارسات على نطاق أوسع يمكن أن يحقق فوائد بيئية كبيرة، مثل تقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الفوائد البيئية، فإن الممارسات المستدامة المدعومة بالتراث الثقافي الحي يمكن أن تساهم في تحقيق فوائد اقتصادية من خلال تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد.

توفير فرص عمل:

أظهرت النتائج أن 55% من المشاركين يوافقون بشدة على أن التراث الثقافي الحي يساهم في توفير فرص عمل جديدة، هذه النتيجة تبرز أهمية التراث الثقافي كعامل اقتصادي قادر على خلق وظائف وتحسين الأوضاع المعيشية. يعتبر التراث الثقافي الحي محفزاً لتطوير قطاعات متنوعة مثل السياحة، الحرف اليدوية، الفنون التقليدية، والضيافة.

على سبيل المثال، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الحرف اليدوية التقليدية يمكن أن يفتح أبواباً جديدة للشباب والنساء، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة وزيادة الدخل للأسر. كما أن توظيف الأدوات والتكنولوجيا الحديثة في تسويق هذه المنتجات يعزز من انتشارها على نطاق أوسع، محليًا وعالميًا. هذا يؤدي بدوره إلى تعزيز الاقتصاد المحلي عبر توفير وظائف مباشرة وغير مباشرة في مختلف المجالات المرتبطة بالتراث الثقافي.

تحسين نوعية الحياة:

تحسين نوعية الحياة من خلال الحفاظ على التراث الثقافي الحي كان نقطة توافق كبيرة بين المشاركين، حيث وافق 50% بشدة. الحفاظ على التراث الثقافي يمكن أن يحسن ليس فقط الجانب الاقتصادي، ولكن أيضًا الجوانب الاجتماعية والثقافية للمجتمع. من خلال الحفاظ على التراث الثقافي، يتم تعزيز الشعور بالفخر والانتماء لدى الأفراد، مما يساهم في بناء هوية مجتمعية قوية ومستدامة.

يتضح من نتائج الاستبيان أن التراث الثقافي اللامادي يلعب دورًا هامًا في تعزيز التنمية المستدامة في محافظة خيبر. يشمل هذا التراث ممارسات وتقاليد تعزز الاستدامة البيئية والاجتماعية، مما يتماشى مع ما أشار إليه Bendix وآخرون (2018) بضرورة تحقيق التوازن بين

النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة. تعتبر الحرف اليدوية التقليدية مثالاً حيًا على كيفية استخدام التراث الثقافي لتوليد فرص عمل جديدة وتحفيز الاقتصاد المحلي بطريقة مستدامة.

يتطلب الحفاظ على التراث الثقافي اللامادي استخدام موارد طبيعية مستدامة، وهو ما أشار إليه Chao (2019) حول العلاقة الوثيقة بين التراث البيئي والموارد الطبيعية المحلية. يجب أن تكون هناك سياسات واستراتيجيات فعالة لإدارة هذه الموارد لضمان استدامتها، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الشراكات بين ممارسي التراث والخبراء البيئيين والسلطات المحلية، كما أكد .Kurin (2017) يتيح ذلك تحقيق توازن بين حفظ التراث والحفاظ على البيئة.

التراث الثقافي اللامادي يسهم بشكل كبير في تعزيز الهوية الثقافية والتنوع الثقافي، كما أشار .Lenzerini (2011) من خلال تعزيز الشعور بالانتماء والفخر الوطني، يمكن للتراث الثقافي أن يلعب دورًا كبيرًا في تقوية النسيج الاجتماعي. النتائج تشير إلى توافق كبير بين المشاركين على أن التراث الثقافي يعزز التلاحم الاجتماعي، مما يعكس الدور الاجتماعي المهم الذي يلعبه في المجتمع المحلي.

أظهرت النتائج أن التعليم والتوعية بأهمية التراث الثقافي اللامادي من الأمور الحيوية لضمان استمراريته، كما أكدت عليه اتفاقية اليونسكو لعام (UNESCO 2003) التعليم يلعب دورًا محوريًا في نقل المعارف والمهارات التقليدية للأجيال الناشئة، مما يضمن استمرارية التراث الثقافي وتعزيز التقدير له بين الشباب.

المبحث الخامس: المناقشة والنتائج:

اولاً: المناقشة

أظهرت نتائج الاستبيان أن التراث الثقافي الحي يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الوعي البيئي لدى سكان محافظة خيبر. إذ أبدى المشاركون توافقًا واسعًا حول إسهام التراث في تعزيز الممارسات البيئية المستدامة، ما يؤكد أهمية دمج التراث الثقافي في استراتيجيات التنمية البيئية. يُبرز هذا الترابط العميق بين التراث الثقافي والبيئة المحلية فرصة فريدة لتطوير سياسات تنموية شاملة، لا تعتمد فقط على الحفاظ على التراث، بل تتجاوزه إلى تعزيز دور المجتمع المحلي في تحقيق الاستدامة البيئية.

على صعيد التحديات الاقتصادية، كشف البحث عن الإمكانيات الكبيرة التي يقدمها التراث الثقافي الحي في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لسكان المنطقة. تُعد الحرف التقليدية، على وجه الخصوص، أحد المصادر الرئيسية لخلق فرص العمل للشباب، مع إمكانية توسيع نطاقها من خلال تطوير الصناعات المرتبطة بالسياحة الثقافية. ومن هنا، يبدو التراث الثقافي الحي أداة فعالة لتخفيف البطالة وتعزيز الاقتصاد المحلي. هذا الاتجاه يتماشى مع رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز دور السياحة كأحد المحركات الاقتصادية الأساسية.

ومع ذلك، تتطلب الاستفادة الكاملة من هذا التراث تجاوز العقبات الحالية من خلال استراتيجيات مستدامة تُركز على تنمية المهارات المهنية والتوسع في التدريب الموجه للحرف التقليدية. كما يجب دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالتراث، مع تحسين البنية التحتية والتسويق لهذه المشاريع على المستويين المحلي والعالمي. وبالنظر إلى هذه الاحتياجات، تبدو هناك فرصة لتطوير مبادرات ريادية تجمع بين الحفاظ على التراث وتعزيز الابتكار، بما يضمن استدامة هذه الجهود على المدى الطويل.

لتحقيق تأثير مستدام، تُبرز النتائج أهمية تعزيز التعليم وزيادة الوعي بأهمية التراث الثقافي الحي، ليس فقط باعتباره عنصرًا تاريخيًا، بل كوسيلة لتحفيز الهوية الثقافية والتنمية الاجتماعية. يمكن أن تلعب المؤسسات التعليمية والمجتمعية دورًا أكبر في دمج برامج تعزز من إدراك الشباب لدور التراث الثقافي كأداة للتغيير الإيجابي.

بناءً على التحليل، يمثل التراث الثقافي الحي في محافظة خيبر أكثر من مجرد مورد محلي؛ إنه منصة متكاملة يمكن استغلالها لتحقيق تقدم شامل في الأبعاد الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية. ومع ذلك، يُبرز البحث الحاجة إلى إطار مؤسسي يدعم هذه الجهود من خلال وضع سياسات شاملة تُركز على التعاون بين الجهات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المحلي.

لتحقيق هذا الطموح، يجب على الخطط المستقبلية أن تتبنى مقاربة أكثر ديناميكية، تُشرك السكان المحليين في تصميم وتنفيذ المشاريع، وتعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتوثيق التراث والترويج له عالميًا. كما ينبغي أن تُركز على إنشاء شراكات مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو لتبادل المعرفة وتنفيذ أفضل الممارسات.

بالرغم من النتائج الإيجابية، يُظهر البحث نقصًا في التعمق الكافي في تحليل التأثيرات طويلة الأمد للمشاريع المرتبطة بالتراث على البيئة والمجتمع. كما أن افتقار البيانات لمقارنات مع مناطق أخرى يُضعف من القدرة على تعميم النتائج. لتجاوز هذه التحديات، يُوصى بإجراء دراسات متابعة تُركز على قياس النتائج العملية للاستراتيجيات المقترحة، مع تحليل أكثر دقة للعوائق التي تعيق تحقيق أقصى استفادة من التراث الثقافي.

ختامًا، يؤكد البحث على أن التراث الثقافي الحي يمثل حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة خيبر. ومع ذلك، فإن دوره يتجاوز كونه عاملًا محليًا، ليصبح جزءًا من رؤية أوسع تضع التراث في قلب السياسات الوطنية والعالمية للتنمية.

ثانياً: النتائج:

أظهرت الدراسة أن التراث الثقافي الحي يلعب دوراً بارزاً في تعزيز الوعي البيئي بين سكان محافظة خيبر، حيث أظهرت استجابات المشاركين اتفاقاً قوياً على أن التراث الثقافي يساهم في تعزيز الممارسات البيئية المستدامة. يعزز هذا التوجه الأهداف البيئية لرؤية 2030 التي تسعى إلى تحسين جودة البيئة وحماية الموارد الطبيعية في المملكة.

بالإضافة إلى ذلك، أعرب المشاركون عن اعتقادهم بأن الحفاظ على هذا التراث يمكن أن يساهم في حماية الموارد الطبيعية المحلية وتحسين جودة البيئة في المنطقة حيث أشار أيضا 60% من المشاركين إلى أن الحرف التقليدية التي تعتمد على الموارد الطبيعية تساهم في تحقيق توازن بين الاستفادة الاقتصادية والحفاظ على البيئة. يعكس هذا التوافق بين التراث الثقافي والحفاظ على البيئة أهمية التكامل بين الجوانب الثقافية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة.

أوضحت النتائج أيضًا أن التراث الثقافي الحي يمكن أن يكون محركًا قويًا لتحسين الأوضاع الاقتصادية، حيث أظهر 55% من المشاركين تأييدهم لدوره في خلق فرص عمل جديدة خاصة في مجالات الحرف التقليدية والسياحة الثقافية. في السياق نفسه، لوحظ أن الفئات العمرية بين 20-29 عامًا هي الأكثر اهتمامًا بالمشاركة في أنشطة متعلقة بالتراث الثقافي، مما يشير إلى ضرورة التركيز على هذه الفئة من خلال برامج تدريبية ومشروعات تنموية تتيح لهم استغلال مهاراتهم في هذا القطاع.

علاوة على ذلك، تتفق هذه النتائج مع ما أظهرته دراسات سابقة مثل دراسة اليونسكو لعام 2019، التي بينت أن دمج التراث الثقافي الحي في السياحة البيئية يمكن أن يزيد من دخل المجتمعات المحلية بنسبة 20% سنويًا، مع تحسين جودة حياة السكان المحليين. يمكن استثمار هذه التوجهات في خيبر من خلال إقامة فعاليات ومهرجانات تروج للتراث الثقافي وتجذب السياح المحليين والدوليين، ما يعزز من دور التراث كعامل تنموي مستدام.

أخيراً، يتطلب تعزيز دور التراث الثقافي الحي في التنمية الاقتصادية والبيئية بمحافظة خيبر اتخاذ خطوات مستدامة مثل تعزيز التعليم والتدريب على الحرف التقليدية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بهذا التراث، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات للحفاظ على التراث وجذب السياحة البيئية. هذه الإجراءات ستعزز من فعالية دور التراث الثقافي في تحفيز التنمية الشاملة وتعزيز الاستدامة البيئية في المنطقة. يتوافق هذا النهج مع رؤية 2030 التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على التراث الثقافي كجزء من الهوية الوطنية.

بناءً على التحليل والنتائج يمكن القول أن التراث الثقافي اللامادي في محافظة خيبر ليس فقط كنزًا تاريخيًا يجب الحفاظ عليه، بل هو أيضًا أداة قوية يمكن استخدامها لتحقيق التنمية المستدامة. من خلال الاستبيان، اتضح أن هناك وعيًا عميقًا لدى المجتمع المحلي بأهمية التراث الثقافي ودوره في تعزيز الهوية والانتماء. هذا الوعي يشكل قاعدة قوية يمكن البناء عليها لتطوير استراتيجيات فعالة تهدف إلى دمج التراث الثقافي في الخطط التنموية للمحافظة. إن التركيز على الحرف اليدوية والأنشطة السياحية المرتبطة بالتراث يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة ويعزز الاقتصاد المحلي، مما يتطلب تعاونًا وثيقًا بين جميع الأطراف المعنية لضمان استدامة هذه المبادرات.

ويجدد الباحث دعوته إلى اعتبار التراث الثقافي الحي عنصراً أساسياً في استراتيجيات التنمية المستدامة، وضرورة دعم الجهود المبذولة للحفاظ عليه واستغلاله بطريقة تعود بالنفع على المجتمع والبيئة على حد سواء.

المبحث السادس: التوصيات والبحوث المستقبلية

اولاً: التوصيات

1. **تعزيز التعليم والتوعية:** يجب تطوير برامج تعليمية وتوعوية تركز على أهمية التراث الثقافي الحي في المدارس والجامعات. ينبغي أن تشمل هذه البرامج دراسات ميدانية وتدريب عملي في مجالات الحرف التقليدية والممارسات الثقافية، مما يعزز الفهم والاحترام للتراث بين الأجيال الشابة.
2. **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** يتعين تقديم دعم مالي وتدريبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التراث الثقافي. يمكن إنشاء صناديق تمويل خاصة وبرامج تدريبية تركز على تحسين المهارات الإدارية والتسويقية لرواد الأعمال في هذا المجال.
3. **تعزيز السياحة الثقافية والبيئية:** يجب تطوير استراتيجيات سياحية تستغل التراث الثقافي والبيئي للمنطقة. يمكن تحسين البنية التحتية السياحية وتقديم حوافز للاستثمارات في هذا القطاع، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات ومهرجانات تروج للتراث الثقافي.

4. **حفظ وتوثيق التراث الثقافي:** يجب تنفيذ مشاريع لحفظ وتوثيق التراث الثقافي، بما في ذلك جمع القصص والممارسات التقليدية وتوثيقها باستخدام التكنولوجيا الحديثة. يمكن إنشاء مراكز بحثية ومتاحف محلية تساهم في هذا الجهد.
5. **الشراكات المجتمعية:** يجب تشجيع الشراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي لتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة. يمكن تشكيل لجان محلية تضم ممثلين عن مختلف الفئات المجتمعية للعمل على مشاريع الحفاظ على التراث وتطويره.

البحوث المستقبلية:

1. دراسة تأثير التراث الثقافي على الاقتصاد المحلي: يمكن إجراء بحوث ميدانية لتحليل الأثر الاقتصادي المباشر وغير المباشر للمشاريع المرتبطة بالتراث الثقافي على الاقتصاد المحلي. يمكن أن تشمل هذه البحوث تحليل الفوائد الاقتصادية للأسر والمجتمعات المحلية واستدامة هذه الفوائد على المدى الطويل.
2. تحليل الدور الاجتماعي للتراث الثقافي: يجب دراسة كيفية تأثير التراث الثقافي على التماسك الاجتماعي والهوية المجتمعية. يمكن استخدام مناهج البحث النوعي لجمع البيانات من المجتمعات المحلية وتحليل العلاقات الاجتماعية التي يعززها التراث الثقافي.
3. استراتيجيات تسويق التراث الثقافي: يمكن إجراء بحوث لتحليل استراتيجيات التسويق الفعالة للمنتجات والخدمات المرتبطة بالتراث الثقافي. ينبغي أن تركز هذه البحوث على فهم تفضيلات المستهلكين وتطوير خطط تسويق مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية.
4. التكنولوجيا والتراث الثقافي: يجب استكشاف كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي، في حفظ وترويج التراث الثقافي. يمكن أن تركز البحوث على تطبيقات التكنولوجيا في توثيق الممارسات التقليدية وتقديم تجارب تعليمية تفاعلية.
5. تقييم الاستدامة البيئية لمشاريع التراث الثقافي: يمكن إجراء دراسات لتقييم الأثر البيئي للمشاريع المرتبطة بالتراث الثقافي وتطوير استراتيجيات لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. يمكن استخدام أدوات التقييم البيئي لتحليل الأثر وتقديم توصيات لتحسين الأداء البيئي لهذه المشاريع.

تجمع هذه التوصيات والبحوث المستقبلية بين النظريات الأكاديمية والممارسات العملية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز دور التراث الثقافي الحي في محافظة خيبر، مما يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

المراجع:

اولاً: المراجع العربية:

- الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة [اليونسكو]. (2003). اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي
- الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة [اليونسكو]. (2016). التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة.
- الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة [اليونسكو]. (2019). التراث الثقافي غير المادي والبيئة.
- بن زكري، محمد. (2018). حماية التراث الثقافي اللامادي في الدول العربية. منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- الجبوري، محمد. (2021). السياحة الثقافية ودورها في الحد من البطالة: دراسة حالة منطقة الكوفة. مجلة جامعة الكوفة للعلوم الإنسانية، 9(3)، 60-75.
- الحاج، فاطمة. (2016). التراث الثقافي اللامادي في الدول العربية: الواقع والتحديات. مجلة دراسات في التراث الثقافي، 8(2)، 22-40.
- الحجار، أحمد. (2023). دور الحرف اليدوية في تعزيز الهوية الثقافية والتنمية المستدامة. مجلة الثقافة والتنمية، 15(2)، 45-60.
- الحمداني، زياد. (2023). التأهيل المهني لحرفيي التراث الثقافي: متطلبات واستراتيجيات. مجلة الثقافة والمجتمع، 12(1)، 80-95.
- الحمداني، عادل. (2019). التراث الثقافي اللامادي: تحديات الحفاظ والصيانة. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 17(4)، 87-106.
- المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي .(2023) .فرص للتراث: تعزيز الابتكار والحفظ والاستدامة .
- الشايب، حسن. (2020). التراث اللامادي كمورد للتنمية الاقتصادية المحلية. مجلة البحوث الثقافية، 7(2)، 35-50.
- الشمري، ناصر. (2021). دور الأنشطة السياحية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة حالة محافظة البصرة. مجلة جامعة البصرة للعلوم الإنسانية، 13(1)، 90-105.
- الشوك، صالح. (2022). برامج التطوير المهني للحرفيين: متطلبات واقعية لتعزيز الاستدامة. مجلة جامعة بغداد للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18(4)، 120-135.
- الصفار، مصطفى. (2021). دور المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية في دعم مشاريع التراث الثقافي. مجلة البحوث الاجتماعية والتنموية، 11(2)، 70-85.
- العبيدي، رياض. (2022). الحرف اليدوية التقليدية ودورها في الحفاظ على الهوية الثقافية. مجلة الدراسات الثقافية، 14(3)، 60-75.

- العزاوي، سعد. (2022). السياحة الثقافية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 30(1)، 40-55.
- العلي، بشار. (2022). دور الدعم الحكومي في استدامة مشاريع التراث الثقافي. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 29(2)، 110-125
- قريش، عبد الحميد. (2020). التراث الثقافي اللامادي في الوطن العربي. دار الكتاب الحديث.
- معلا، طلال. (2017). التراث الثقافي غير المادي: تراث الشعوب الحي. مداد مركز دمشق للأبحاث والدراسات، سلسلة أوراق دمشق - العدد الرابع.
- النجار، رشيد. (2021). دور المؤسسات الثقافية في صون التراث اللامادي. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 12(3)، 45-67.
- اليونسكو. (2003). اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
- اليونسكو .(2023) .تنمية قوة التراث الحي من أجل عالم أكثر سلاماً
- مبادرة السعودية الخضراء. (2023). تقرير التنمية البيئية في المملكة. الرياض: وزارة البيئة والمياه والزراعة.
- مركز دراسات الوحدة العربية .(2023) .دور التراث الثقافي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- Bendix, R. F., Bizer, K., & Groth, A. (Eds.). (2018). Heritage regimes and the state. Universitätsverlag Göttingen.
- Blake, J. (2018). Further reflections on community involvement in safeguarding intangible cultural heritage. In L. Anico & E. Peralta (Eds.), Heritage and identity (pp. 35-58). Routledge.
- Blake, J. (2018). International cultural heritage law. Oxford University Press.
- Bortolotto, C. (2021). Implementing the 2003 UNESCO Convention: The role of communities, experts, and decision makers. International Journal of Cultural Property, 28(2), 179-200.
- Brown, A., Smith, J., & Johnson, R. (2018). The environmental impact of living cultural heritage: A case study of Khyber Province. Journal of Cultural Heritage Management and Sustainable Development, 6(2), 123-137.
- Chao, S. (2019). Safeguarding intangible cultural heritage and sustainable cultural tourism: A community-based approach. International Journal of Heritage Studies, 25(11), 1155-1169.
- Chao, S. (2019). Intangible cultural heritage and sustainable development. International Journal of Intangible Heritage, 14, 16-29.
- Jones, S., & Lee, M. (2020). Sustainable development through living cultural heritage: A case study of local communities in Khyber Province. International Journal of Sustainable Development Research, 8(3), 45-58.
- Kurin, R. (2017). Safeguarding intangible cultural heritage: Key factors in implementing the 2003 Convention. International Journal of Intangible Heritage, 12, 22-31.
- Lenzerini, F. (2011). Intangible cultural heritage: The living culture of peoples. European Journal of International Law, 22(1), 101-120.
- Smith, T. (2019). The role of living cultural heritage in reducing unemployment and achieving self-sufficiency in local communities: A case study of Khyber Province. Journal of Community Development Studies, 14(1), 89-102.
- UNESCO. (2021). Intangible cultural heritage. https://ich.unesco.org/en/what-is-intangible-heritage-00003